الأمن القومي وصنع و إدارة الأزمة(الولايات المتحدة الامريكية انموذجا)

د. صبري سرحان*

المخلص:

يُعد مفهوم إدارة الأزمات، مفهوماً حديثاً نسبياً من تأصيله كفرع من فروع علم الإدارة والتنظيم، وقد تطور مع حاجة الدولة الوطنية الى منهجية معينة للتعامل مع المشكلات الطارئة والأزمات التي تواجه المجتمعات الانسانية، وقد تزايد الاهتمام بهذا الفرع في العصر الحديث نتيجة للمتغيرات والأحداث التي طرأت على ساحة النظام الدولي المعاصر، وعليه فإن هذه الدراسة جاءت لكشف صناعة وصياغة الازمات وإدارتها دون حلها وفق الخطة المدروسة والمعدة سلفاً لحين تحقيق الأهداف الاستراتيجية والقومية للدولة المصنّعة وبأقل الخسائر والوقوف على الوسائل والأدوات التي تم استخدامها لتطبيقها على أرض الواقع، أي على الدولة المُستهدفة بقصد إحداث أثر سياسي أو اقتصادي أو امني محدد.

الكلمات المفتاحية: الازمة، الامن القومي، ادارة الازمة

Abstract

The concept of crisis management is a relatively recent concept from its rooting as a branch of management and organization science, and it has developed with the need of the national state for a specific methodology to deal with emergency problems and crises facing human societies, and interest in this branch has increased in the modern era as a result of the changes and events that have occurred in the The arena of the contemporary international system, and accordingly, this study came to reveal the manufacture, formulation and management of crises without solving them according to the studied and prepared plan in advance until achieving the strategic and national goals of the manufactured state and with minimal losses and to identify the

* باحث في السياسة الدولية والاستراتيجية

means and tools that were used to apply them on the ground, that is, to the targeted country with the intention of making an impact. specific political, economic or security.

Keywords: crisis, national security, crisis management

المقدمة

تُعد دراسة صنع الأزمة وإدارتها أحد الفروع الرئيسية في العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة، وقد تزايد الاهتمام بهذا الفرع في العصر الحديث نتيجة للمتغيرات والأحداث التي طرأت على ساحة النظام الدولي المعاصر، وأضحى هذا المفهوم متواجداً على كافة الصُعد والمستويات سواءً على المستوى الفردي من خلال مواجهة الأزمات النفسية والاجتماعية في حياته اليومية، أو على المستوى الوطني بمواجهة النظام السياسي لأزمات سياسية وأقتصادية واجتماعية..... الخ، وكذلك على المستوى الدولي بظهور أزمات دولية ذات امتدادات عابرة للقومية[1].

إن مفهوم صنع الأزمة وإدارتها يُعد من المفاهيم الحيوية الهامة في ظل الأحداث المتسارعة والاضطراب الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، والرغبة الكامنة لدى الدول العظمى ومنها الولايات المتحدة الامريكية في صياغة الأزمة وإدارتها دون حلها وصولاً لتحقيق أهدافها التي صنعت من أجلها بعد تحديد المكان والزمان وابتكار الوسائل والأساليب وفق انماط سلوكية للحد من مخاطرها ومنع تحول مسارها الى مواجهات مسلحة وخروجها عن السيطرة.

يُعد مفهوم إدارة الأزمات، مفهوماً حديثاً نسبياً من تأصيله كفرع من فروع علم الإدارة والتنظيم، وقد تطور مع حاجة الدولة الوطنية الى منهجية معينة للتعامل مع المشكلات الطارئة والأزمات التي تواجه المجتمعات الانسانية، والازمة سواءً على المستوى الشخصي أو على مستوى عموم الجماعة البشرية قديما لم تكن تُعرف بإسم إدارة الأزمات، وإنما عرفت بتسميات معينة مثل براعة القيادة أو حسن الإدارة، وكانت هذه الممارسة هي المحك الحقيقي لقدرة الانسان على مواجهة مشكلاته والتعامل مع المواقف الحرجة بما تولّد طاقات إبداعية وتحفّز قدراته على الابتكار[2]، "والأزمات ترافق سائر الامم والشعوب في جميع مراحل النشوء والارتقاء والانحدار، وفي المرحلة الحاسمة من حياة الدول والشعوب ثمة ازمة تحرك الاذهان وتشعل الصراع وتمهد لمرحلة جديدة، غالبا ما تكون بوادر لازمة اخرى لاحقه،

---

[1] د. ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ب ط، 2005، ص ص 205-176.

[2] مرباح مليكة، **استراتيجية إدارة الأزمات وفعالية التسيير، دراسة نظرية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1،2012، ص8.

لذلك يعد الصراع اكثر المفاهيم قربا لمفهوم الازمة من الحدث او المشكلة او الصدمة . فان كثير من الازمات السياسية يكون جوهرها صراع بين طرفين مختلفين"[1].

في ضوء ما تقدم فإن هذه الدراسة جاءت لكشف صناعة وصياغة الازمات وإدارتها دون حلها وفق الخطة المدروسة والمعدة سلفاً لحين تحقيق الأهداف الاستراتيجية والقومية للدولة المصنّعة وبأقل الخسائر والوقوف على الوسائل والأدوات التي تم استخدامها لتطبيقها على أرض الواقع، أي على الدولة المُستهدفة بقصد إحداث أثر سياسي أو اقتصادي أو امني محدد.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من طبيعة الموضوع الذي نتناوله وهو إدراك مكامن الخلل والعطب في الدولة كونها ضرورة حتمية، لأن التنمية والحصانة الأمنية لا تتم في المجتمعات إلا إذا حل الأمن والسلام، ويتطلب ذلك الدخول في حوار مفتوح مع كل المكونات الوطنية دون استثناء لأحد لتوطين الاستقرار والتنمية والأمن فيها وبناء قاعدة مجتمعية رصينة صعبة الاختراق من قبل جهات معادية تسعى الى صنع الأزمات بغية تحقيق أهدافها ومصالحها القومية على حساب تلك الدولة.

اشكالية البحث

تتباين العلاقة بين الأمن القومي وصناعة وإدارة الأزمة، فهي قد تتأسس على التخادم والتكامل أو على التنافر والتضاد، ومرد ذلك يكمن في تأثير مخرجات أنماط التفاعل الإيجابي أو السلبي بينهما على مدى قدرة الأمن القومي من صناعة الأزمة وإدارتها بفاعلية تفضي على مخرجات إيجابية تدعم قدرته على ضمان الأهداف المتوخاة من صنع الأزمة، والعكس صحيح، ومن هنا تنبع الإشكالية التي دفعت بنا البحث في هذا الموضوع.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية هي: أن تباين العلاقة بين صنع الأزمة وإدارتها المبنية على التلاحم والتكامل أو التنافر والتضاد، من خلال تأثير مخرجات أنماط التفاعل الإيجابي أو السلبي بينهما لضمان الأمن القومي، والعكس كذلك صحيح.

[1] أ.د. خليل الياس مراد، ملاحظة شخصية بتاريخ 9 آذار 2019، إذن بالإشارة اليها.

منهجية البحث

في ضوء أهمية البحث وإشكالياته وفرضياته يتبنى البحث المنهج الاستقرائي حيث أن استخدام القوة العسكرية لتنفيذ السياسات الخارجية للدول اصبحت غير مجدية لتأثيرها السلبي والمحدود في تحقيق الأهداف المطلوبة، ولهذا سعت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية الى سلوك طريق اخر وهو صناعة الأزمة وإدارتها وحلها بما يتوافق وأهدافها واهتماماتها، ومثال ذلك الوضع في العراق، سوريا، لبنان، اليمن و ليبيا.

الدراسات السابقة

كثيرة هي الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الأزمة وإدارتها ضمن العلاقات الدولية والتي سيتم تناولها ضمن سياق البحث في الأزمة ككل، إلا إنها قليلة هي التي انصرفت الى تناول مرحلة اندلاعها أو صناعتها، كما لم تتطرق الى تحليل اشكالية صناعتها وإدارتها دون حلها وفق الخطة المعدة سلفاً إلا عند تحقيق الأهداف المرسومة التي صنعت من أجلها، أي بقصد إحداث أثر سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أمني محدد في الدولة الهدف.

أولاً: مدخلات قدرة الأمن القومي في صنع الأزمة

دأبت الدول الكبرى او العظمى المؤثرة في محيط الازمة على إنتهاج أسلوب صناعة وإدارة الأزمات دون حلها بوقت مبكر تماشياً ومصالحها القومية رغم قدرتها على ذلك، إلا بعد تحقيق أهدافها وفرض وتكريس مصالحها وإملائاتها على الدول والشعوب المستهدفة، لدفعها الى الإستجابة لتلك الأهداف والمصالح بصورة مباشرة أوغير مباشرة، ويكون ذلك عبر عملية شاملة متكاملة مع استحضار أدواتها ، للإستفادة من الايجابيات الناتجة عن تلك الآزمات وتجنب سلبياتها قدر المستطاع، لذلك ينبغي الوقوف على عدد من تعريفات لمفهوم الأزمة ندرجها وكما يلي:

1. عرّف **ألستار بوخان Alastair Buchan**[1] ، الأزمة في كتابه (ادارة الأزمات) "بأنها تحدٍّ ظاهر أو رد فعل بين طرفين أو عدة أطراف، حاول كل منهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه .
2. يشير **روبرت نورث Robert North** ، إلى أن الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، بمعنى عملية إنشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول، وتؤدي الى إذكاء

[1] أ.د كمال حمّاد، **النموذج الاستراتيجي الامريكي في ادارة الأزمات الدولية**، بيروت، مجلة الدفاع الوطني، العدد 43، ط2، 2003، ص ص 2-1.

درجة التهديد والإكراه، ويضيف **نورث** الى أن الأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي جلها الى الحروب إذ تسوّى سلمياً أو تُجمّد أو تُهدّأ [1].

3. يرى **جون سبانير John Spanier** ، في الأزمة بأنها " موقف تطالب فيه دولة بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من إحتمال إندلاع الحروب" [2].
4. عرفت **دائرة معارف العلوم الاجتماعية** الأزمة بأنها "حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"[3].
5. عرّف **قحطان حسين طاهر** الأزمة بأنها عبارة عن موقف حرج يحدث فجأةً ويفرض على صانع القرار إتخاذ قرار حاسم يمثل فرصة للنجاح أو الفشل[4].
6. يرى البحث كوصف لصناعة الأزمة بأنها استعمار حديث صامت وهي عبارة عن خطوات اجرائية تعسفية معدة سلفاً وفق خطة مدروسة تقوم بها الماكنة الاستخبارية بمساعدة وزارة الخارجية وصناع القرار في الدولة المصنّعة للأزمة، للاستحواذ على ثروات الدولة الهدف وجعل الاخيرة من الدول الفاشلة ضمن المحيط الإقليمي والدولي وخاضعة لإملاءاتها مقابل الحفاظ على هيكليتها وبقاءها نتيجة ما يلحقها من ضرر جراء تطبيقها.

وعلى هذا الاساس تعد الأزمة نقطة تحول مصيرية في مجرى حدثٍ ما، تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات معينة لابد أن تزول لتحل محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث، مما يستلزم تحركاً مضاداً وسريعاً للحفاظ على المصالح القيمية الحيوية بإستخدام مختلف وسائل الضغط وبمستوياتها المختلفة سواءً كانت سياسية، اقتصادية، إعلامية، عسكرية وأمنية .. الخ[5].

إنَّ صناعة الأزمة يهدف الى صنع أزمات في الدولة المستهدفة دونما وجود أي مقدمات أو جذور حقيقية لها، ومؤدى ذلك نشوب صراعات لم تكن متوقعة أو حصلت سابقاً، الأمر الذي يُدخل الدولة المستهدفة في دوامة إضافية من الفوضى والتراجع على كافة الصُعد[6].

---

[1] د.فؤاد نهرا، **مفهوم الأزمة في النظام العالمي الجديد**، بيروت، معلومات دولية، العدد 57، 1998، ص16.

[2] د.نصير عارودي، **معايير استخدام القوة وتبرير التدخلات العسكرية بعد الحرب الباردة**، القاهرة، جريدة الشعب، 22 أيار 1998.

[3] عبد الاله البلداوي, **إدارة الأزمات، العراق أنموذجاً**، أنظر الموقع الالكتروني: www.burathanews.com

[4] د. قحطان حسين طاهر، **ماهية الأزمة الدولية ، دراسة في الاطار النظري**، بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 42، 2011،ص143.

[5] أ.د. كمال حمّاد، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[6] ضياء رشوان، **علم صناعة الأزمات**، انظر الموقع الالكتروني:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/49500

إنّ دراسة الأزمات الناشئة بين النظم السياسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالأمن القومي في هذه الدولة أو تلك، كما أن تطور المفاهيم في عملية الصراع على المستوى الكوني بين النظم السياسية المختلفة، أدى الى تطور نوع من المفاهيم الاستراتيجية لصناعة الأزمة ومواجهتها، وهو ما يمكن تسميته بعملية السيطرة على الحدث ولتغييره أو تجييره لخدمة أغراض ومصالح معينة، لهذا فأن الخطط الاستراتيجية الموضوعة للازمة والوسائل المستخدمة لحلها أو تأزيمها تأتي بحسب ظروف الموقف العملي ومقتضيات المصالح العليا[1] للدولة التي تدير الازمة.

ومن هذا المنظور، فإن البحث يجد أن صناعة الأزمة الفاعلة، هي تلك التي توظّف كافة مفردات قدرة الدولة على الفعل الهادف والمؤثر، وتعمد الى التنسيق الكفؤ فيما بين مؤسسات الأمن القومي المعنية، إلا أن فاعلية العمل المنسق والكفؤ لأدوات صناعة الأزمة وإدارتها، لا يمكن أن يكون بمعزل عن إختيار الزمان والمكان، فصناعة الأزمة تتعامل مع مواقف متنوعة ومختلفة، وهذا يتطلب ضرورة التعامل مع كل موقف بناءً على الوسائل والأدوات اللازمة وتحريكها تقديماُ أو تأخيراً، وحسب ظروف البيئة الداخلية أو الخارجية، فمن غير المناسب توظيف أدوات معينة في الوقت والمكان الخطأ، لذلك يُعد الإختيار الدقيق لأدوات الفعالية أحد المستلزمات الاساسية المضافة لنجاح صناعة الأزمة وإدارتها بالشكل المطلوب وهو ما يعرف بتقدير الموقف الاستراتيجي أو السياسي.

خصائص وصفات صنع الأزمة

للأزمة عدة خصائص وصفات يمكن تحديدها بما يلي[2]:

1. تعمل ماكنة الأمن القومي الصانعة للأزمة بتوزيع الأدوار على القوى المشاركة في صناعتها.
2. الإعداد المبكر لصنع الأزمة المطلوبة بعد إستحضار كافة عناصرها.
3. تهيئة البيئة الاجتماعية المعدة للأزمة المصنوعة .
4. تقديم المبررات الكافية التي تعزز صناعة الأزمة.
5. الاختيار الدقيق للتوقيت المناسب لتفجير الأزمة المصنوعة .
6. التصعيد التدريجي لتوتير الاجواء في البيئة المنتخبة أو ساحة الميدان وصولاً الى تحقيق الهدف المرجو من صنع الأزمة.

مراحل صنع الأزمة

تمر عملية صناعة الأزمة بعدة مراحل نوجز أهمها بما يلي[1]:

---

[1] **المنتدى العربي للدفاع والتسليح**، انظر الموقع الالكتروني: www.defense-arab.com

[2] د. يوسف أحمد، **ادارة الأزمات، مدخل متكامل**، عمان، إثراء للنشر والتوزيع ط1، 2009، ص 27.

1. مرحلة الإعداد والتحضير والتمهيد لولادة الأزمة

يجري التمهيد لافتعال الأزمة في ظرف مناسب وتوفير المستلزمات والأدوات اللازمة و تهيئة البيئة التنظيمية "وتشكيل غرفة عمليات خاصة تتعامل مع الازمات بطريقة مدروسة مع بؤر الصراع والتوتر، تستند الى مصادر سرية وأدوات اعلامية موجهه بصورة تضمن نمو الازمة بطريقة ناجحة، وتكفل تصاعد وتيرة تأثيرها واختيار المكان والوقت اللازم لتفجيرها أو اضعافها وتفكيكها في بؤر التوتر والصراع في الدول الهدف" [2].

2. مرحلة التصعيد والتعبئة للأزمة

يجري التركيز في هذه المرحلة على حشد وتجميع كافة الأطراف والقوى المعادية للدولة الهدف ويتم التركيز على التصعيد العنيف للأزمة وإيصالها الى درجة عالية، لإيقاع الدولة المستهدفة في شباكها عبر مجموعة من الخطط المتكاملة التي تعمل في كل الاتجاهات ومن هذه الخطط :

أ. **التصعيد الأفقي:** ويعني الاعتماد على مصادر داخلية وخارجية.
ب. **التصعيد العمودي:** ويركز على توفير الضغوط المتتالية من خلال توليدها من مصدر واحد فقط.
ج. **التصعيد الدائري التراكمي:** يعني الخطط المستخدمة لزيادة حدة وقوة الأزمة صعوداً وهبوطاً، بحيث يؤدي الى تصعيد الأزمة بصورة كبيرة جداً، ثم يجري التخفيف من حدتها لمدة محدودة، وتكرار العملية صعوداً ونزولاً لزيادة الضغوط على الدولة المستهدفة للقبول بشروط صانع الازمة.

3. مرحلة المواجهة العنيفة

تعد هذه خلاصة ما تم التخطيط له وتنفيذه في المرحلتين السابقتين، حيث تجري في هذه المرحلة مواجهة عنيفة جداً بين صناع الأزمة من جهة، والطرف المستهدف بالأزمة المصنوعة من جهة أخرى، ولضمان نجاح وفاعلية هذه المرحلة يتوجب توافر عدد من الشروط من أهمها ما يلي:

أ. إستخدام مبدأ المباغة للدولة الهدف، وعدم إعطاءها الفرصة الكافية للسيطرة على الموقف، بمعنى اخر اختيار التوقيت من قبل صناع الأزمة.

---

[1] المصدر نفسه، ص 34.

[2] أ.د. خليل الياس مراد، ملاحظة شخصية بتاريخ 9 آذار 2019، إذن بالإشارة اليها.

ب. الإختيار الدقيق لمكان المواجهة مع الدولة المستهدفة، بحيث لا تملك الأخيرة القدرة الكافية للسيطرة، مع توافر أسباب الهزيمة في المكان الذي تم اختياره.

ج. الاختيار الفاعل والدقيق للمجال الذي ستجري فيه المواجهة مع الطرف المستهدف.

4. مرحلة السيطرة على الدولة المستهدفة

تمثل هذه المرحلة ثمرة صناعة الأزمة "وتحقيق الهدف الذي خطط له صانعها، بخضوع الدولة المستهدفة لشروطها مثال: قبول وقف الحرب الداخلية أو اخضاع مواقع الصواريخ البالستية الى تفتيش لجنة الامم المتحدة أو التوقيع على معاهدة حدودية جديدة تنسحب الدولة المعتدية بمقتضاها من اراض احتلت قبل الحرب .. الخ"[1] والنتيجة التي حققتها الدولة صانعة الأزمة، افقدت الدولة الهدف قوتها وتوازنها في محيطها الاقليمي كما أضحت فاقدة للقدرة على إدارة شؤونها الداخلية.

5. مرحلة التهدئة

يعمل صُنّاع الأزمة في هذه المرحلة على تخفيف حدة الأزمة وضغوطها على الدولة المستهدفة، وتخفيف التوتر بينهما، بعد أن تم تحقيق أغلب الأهداف التي تم تنفيذها في مرحلة الازمة[2].

6. مرحلة أستثمار الفوز أو جني المكاسب

تعني مرحلة احتواء أو ابتزاز الدولة المستهدفة أو الخاسرة من خلال سعي صنّاع الأزمة الى "فرض شروطه بطريقة قسرية مثال اجبار الدولة الخاسرة الاعتراف الرسمي والإعلامي بقبول اتفاق جديد للحدود البرية خسرت الدولة بموجبها مناطق استراتيجية هامة مطلة على البحر أو سحب الدولة قواتها من اراض متنازع عليها مع دولة جار، أو اجبار الدولة الخارجة من أزمة على قبول تسوية سلمية وصلح مشروط مع عدو كان في حالة حرب معها لعدة أعوام" [3].

نظرية الفوضى

تُعد الفوضى بأنها انفلات في نظام، وفوضى في الادارة، وبلبلة واضطراب، وفوضى الافكار، وهي طريقة مرتبكة لرؤية الحقيقة، وهي واقع يمكن ملاحظته ويخضع لقواعد معينة في شكله الواضح[4]، بمعنى آخر فإن نظرية الفوضى تصف سلوكا غير مستقر ضمن منظومات متحركة تتفاعل وتتغير مع

---

[1] أ.د. خليل الياس مراد، ملاحظة شخصية بتاريخ 9 آذار 2019، إذن بالإشارة اليها.

[2] د. يوسف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 34.

[3] أ.د. خليل الياس مراد، مصدر سبق ذكره.

[4] أ.د. خليل الياس مراد، مصدر سبق ذكره.

تغير الوقت، وهي مزيج من الاستمرارية والتغيير لحدث معين، لم تتكرر مع مرور الزمن، ولكن تتطور بطريقة تبدو أنها متسلسلة ومنظمة، ويمكن أن تؤدي الى النتائج المرجوة تأخذ في الحسبان الطبيعة الفوضوية والمعقدة للبيئة الاستراتيجية للأمن القومي ويترتب عليها صياغتها من خلال تأثيرات و نتائج معينة قبل وقوعها لكي تكون ناجحة[1].

الفوضى الخلاقة Creative Chaos

تُعد الفوضى الخلاقة أحد أوجه صناعة الأزمة وإدارتها، حيث ظهر هذا المفهوم وبشكل رسمي عام 2005 في صحيفة واشنطن بوست الامريكية، ويتجسد هذا المفهوم في صناعة فوضى متعمدة تحت غطاء تغيير النظم الدكتاتورية الى الديمقراطية، وهذا المفهوم هو أحد أوجه صنع الأزمة، وحصيلة هذه الفوضى في الدولة الهدف، حروب أهلية دول فاشلة، تهجير وتقسيمات طائفية وعرقية، فقدان السيادة وخروج أقاليم عن سيطرة الدولة المركزية، "للوصول بالمجتمع السياسي الى اقصى درجات الفوضى متمثلة بالعنف والرعب والدم ويمكن اعادة بنائه بهوية جديدة وتثبيت الوضع الجديد" [2].

إنّ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في صناعة الأزمة وإدارتها ترتكز على عوامل القوة وتسعى لتحقيق مصالحها بإستخدام مصادر القدرة في زعزعة وتحريك الواقع لجعله يبدو فوضوياً من خلال التلاعب بمؤشراته، وبالمحصلة تبني عليه وضعاً سياسياً منسجماً مع طموحاتها ومصالحها القومية[3].

تعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه **صموئيل هنتنجتون** بـ (فجوة الاستقرار) وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو إتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر، فإتساعها يولّد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الإستقرار السياسي، لاسيما إذا ما انعدمت الحرية الاجتماعية والأقتصادية، وأفتقدت مؤسسات النظام السياسي القابلية والقدرة على التكيّف الايجابي، ذلك أن مشاعر الإحتقان قد تتحول في أية لحظة الى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة مما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيّف من خلال الإصلاح السياسي وتوسيع المشاركة السياسية واستيعاب تلك المطالب [4].

---

[1] هاري آر. يارغر، **الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين**، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2011، ص ص 57-55.

[2] أ.د. خليل الياس مراد، مصدر سبق ذكره.

[3] مصطفى بكري، **الفوضى الخلاقة أم المدمرة (مصر في مرمى الهدف الامريكي)**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط1 2005، ص 10.

[4] صموئيل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ط1، 1993، ص ص 54-55

إما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بنظرة أُحادية، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي ستقود في نهاية الأمر الى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين حسب **هنتنجتون**، ووفق هذا المفهوم يعزز الفوضى الخلاقة "احداث تغييرا يلحق بالنظام السياسي الهدف ويحوله الى اضطراب هائل يغير ملامح ذلك النظام طالما أن النتائج ستكون محسومة بتغييره وإيصال القوى الديمقراطية بديلا عنه" [1]، فإن هذا تحليلاً يصلح لفهم التحولات الداخلية التي تعيشها دول الجنوب في فترة ما بعد الحرب الباردة، وعلى مستوى التحليل السياسي الدولي "للوصول الى الوضع المرغوب فيه، وتثبيت الوضع الجديد بشكلة النهائي، وهذا ما حدث في مصر وتونس وليبيا وتعقبها دول افريقية اخرى" [2].

ويرى البعض أن الفوضى الخلاقة ترتكز على أيدولوجيا أمريكية نابعة من مدرستين رئيسيتين هما[3]:-

المدرسة الاولى:-

وتعني نهاية التأريخ التي صاغها المفكر **(فرانسيس فوكوياما)**[4] ويقسّم فيها العالم ما بين تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالأنموذج الديمقراطي الأمريكي، وعالم آخر ما بعد التأريخ وهو الديمقراطي اللبرالي وفق الطريقة الأمريكية ويرى **فوكوياما** أن عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية أهم معوقات الديمقراطية.

المدرسة الثانية:-

وهي صراع الحضارت التي صاغها **صموئيل هنتنجتون**، والذي أكد أن الصراع الحضاري سيكون بين الحضارة الغربية والحضارتين العربية-الاسلامية والكونفوشوسية الصينية معتبراً أن النزاعات والإنقسامات في العالم سيكون مصدرها حضارياً وثقافياً، ذاهباً الى أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

---

[1] أ.د. خليل الياس مراد، ملاحظة شخصية بتاريخ 9 آذار 2019، إذن بالإشارة اليها.

[2] المصدر نفسه.

[3] د.أياد هلال حسين الكناني، **سياسة الفوضى الخلاقة الامريكية، الأصول الفكرية والابعاد الدولية والاقليمية**، موقع شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، انظر الموقع الالكتروني: https://diae.net/author/ayad/.

[4] فرانسيس فوكوياما، عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف وأستاذ جامعي أمريكي أشتهر بكتابه نهاية التأريخ والانسان الأخير الصادر عام 1992، درس في جامعة كورنيل، جامعة يل، جامعة هارفارد، للمزيد من المعلومات أنظر الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%B3_%D9%81%D9%88%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%85%D8%A7.

رغم التناقض التي جاءت به المدرستين، إلا أنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الامريكية ، وكما عبر عنه **هنري كيسنجر** وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية الاسبق قائلاً: "أن الحاجة في العالم الحديث تدعو الى نظام عالمي يغطي كوكب الأرض" [1]، إضافة الى معاداة الحضارة الاسلامية بإعتبارها نقيضاً ثقافياً وقيمياً للحضارة الغربية، وتطرح مضامين المدرستين المفاهيم التي تصلح لتحليل السياسة الدولية، وفهم التوجهات والأهداف الأمريكية لإقامة القرن الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

مراحل الفوضى الخلاقة

إنّ أي تغيير طفيف يلحق بنظام سياسي مفتوح ومعقد، قد يتحول الى إضطراب هائل يغير ملامح ذلك النظام، إلا أن الادارة الامريكية لن توقف أو تخفف من هول الاضطراب الحاصل رغم قدرتها على ذلك، كون النتائج ستكون ذات جدوى قيمية تصب بمصلحة الأمن القومي الامريكي في النهاية، وبهدف تنفيذ الفوضى الخلاقة هناك أربع مراحل متتابعة هي [2]:

1. خلخلة حالة الجمود والتصلب غير المرغوب في النظام السياسي المستهدف.
2. الوصول الى حالة من الحراك والفوضى المربكة والمتعلقة بذلك النظام.
3. توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول الى الوضع المرغوب فيه.
4. إستخدام المدخلات التي أججت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي، الى جانب الأطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والأساطيل الامريكية في المنطقة، وهي أهم عناصر المعادلة التي تستند اليها الفوضى، وعبر وسائل متعددة تعمد الإدارة الامريكية لتحقيق تلك الرؤية وتحريك الفوضى الخلاقة بشكل عملي على الساحة الهدف.

دعائم ومرتكزات سياسة الفوضى الخلاقة

ندرج في أدناه عدد من دعائم ومرتكزات سياسة الفوضى الخلاقة وكما يلي[3]:

1. إطلاق الصراع العرقي:-

تقوم هذه السياسة على إحداث شرخ في البيئة الاجتماعية مبني على تأجيج الصراع الطائفي والعرقي في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي، ومثال ذلك قيام الإدارة الامريكية

---

[1] هنري كيسنجر، **النظام العالمي ، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة د. فاضل جتكر، بيروت، دار الكتاب العربي، ب ط، 2016، ص19.

[2] رمزي المنياوي، **الفوضى الخلاقة، الأصل والصورة والواقع**، دمشق، دار الكتاب العربي، ط1، 2012، ص23.

[3] د. سمير بسباس، **الفوضى الخلاقة: الأصل والصورة والواقع**، انظر الموقع الالكتروني:
http://www,nafsany.cc/Vb/showthr ead .php?t=74152

بتشجيع القيادات الكردية في شمال العراق للخروج عن السلطة المركزية من خلال دعمها سياسياً وعسكرياً، وكذلك ما حصل في جنوب السودان، حيث عملت على تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، ونتج عن ذلك تقسيم السودان الى شمال أغلبية مسلمة، وجنوب مسيحي في أغلبيته.

2. إطلاق صراع العصبيات:-

العمل على التعرض للدولة وكيانها السياسي وجميع مؤسساتها وإستبدالها بولاءات حزبية وعشائرية مجتزأة، قائمة على الإنتماء القبلي، كما حصل في الصومال عام 1991، والعراق بعد الاحتلال عام 2003.

3. ضرب الاستقرار الأمني:-

السعي الى إطالة أمد الإختلال الأمني وعدم السيطرة عليه، ومؤدى ذلك شعور المواطنين بعدم العودة الى الحال التي كانت سائدة قبل الاحتلال، ومن الأمثلة على ذلك هو العجلات المفخخة التي كانت تضرب لبنان أبان الحرب الأهلية مابين عامي 1975-1989، وكذلك ما شهدته الساحة العراقية خلال فترة الاحتلال، حيث عملت الإدارة الأمريكية على الانسحاب التدريجي من الساحة، بعد تأكدها من ثباتها على إختلال ثابت ينهك الحكومات المتعاقبة، مما يدفع الأخيرة بطلب المساندة والدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز الأزمة، وهذا بطبيعة الحال سيبنى على شروط تصب بصالح الأخيرة لتحقيق مصالحها القومية.

4. خلخلة الوضع الاقتصادي:-

تُعد هذه المرحلة من المراحل المهمة التي تضاف الى نظرية الفوضى الخلاقة أو صناعة الأزمة، لزعزعة الأستقرار الأقتصادي في عمق الدولة، كما حصل عقب إنهيار الاتحاد السوفيتي السابق مطلع التسعينات، حيث إنهيار المؤسسات المصرفية الرسمية، وساد التضخم بسبب تهريب معظم رؤوس الأموال والودائع العامة بعد إخراجها خارج البلاد.

5. التعبئة الإعلامية:-

تستخدم الإدارة الأمريكية الماكنة الإعلامية على أمد طويل للنيل من الدولة المستهدفة عبر إستخدام وسائل الإعلام المختلفة الحديثة منها والقديمة وتوجيهها وفق مشروعها الاستراتيجي.

خلاصة القول ترتكز هذه السياسة على الترويج لمبادئ الإصلاح الديمقراطي بهدف تغير أنظمة الحكم بفوضى تستطيع من خلالها تثبيت دعائم تعزز من مصالحها في العالم مستندة بذلك على تأجيج الصراعات الإثنية والعرقية والطائفية وتقسيم الدول تحت غطاء تأمين حقوق الأقليات، إضافة الى تقويض

الاستقرار الأمني والأقتصادي والأستفادة من كل ما تقدم لتحقيق مصالحها الاستراتيجية[1]، ومثال ذلك ما قامت به الإدارة الأمريكية من افتعال الفوضى الخلاقة على الساحة العراقية أبان الاحتلال الامريكي للعراق وإنشاء فرق الموت التي أشرف عليها **جون نيغروبونتي**[2] وإن توظيف فرق الموت جزءاً من الاستراتيجية الاستخبارية الأمريكية وإحدى أدوات صنع الأزمة وإدارتها، وكانت مهمة هذه الفرق في العراق هو التصدي لفصائل المقاومة العراقية وأغتيال العلماء والضباط والشخصيات الهامة والتي حصدت أرواح الآلاف من المواطنين العراقيين، مما ادى ذلك الى اثارة وتأجيج العنف الطائفي الذي لا يزال تأثيره لغاية تأريخ كتابة هذا البحث.

ثانياً: مدخلات قدرة الأمن القومي في إدارة الأزمة

يعتمد الأمن القومي في إدارة الأزمة على عدد من المدخلات نوجز اهمها بما يلي:

1. العصف الذهني أو عصف الأفكار

قبل الولوج في تناول مفهوم إدارة الأزمات، وجدنا ضرورة الوقوف على مفهوم عصف الأفكار أو العصف الذهني، لعلاقته المباشرة في عملية إدارة الأزمات للوصول الى الحلول المناسبة لكيفية التصدي وتجاوز الأزمة المعنية التي تمر بها الدولة، حيث يعني المفهوم بأنه توليد أو إنتاج أفكار ابداعية وجديدة من قبل الأفراد والمجموعات لحل مشكلة معينة، أي وضع الذهن في حالة من الإثارة والجاهزية للتفكير في كل الاتجاهات لتوليد أكبر قدر من الأفكار حول المشكلة أو الأزمة المطروحة، بحيث يتاح لصانع القرار فسحة من الحرية لإختيار القرار الأمثل لإدارة الأزمة الحاصلة.

لقد ثبت نجاح أسلوب العصف الذهني في العديد من المواضيع التي يلزمها حلول مبتكرة، حتى أصبح هذا الأسلوب موضع إهتمام المفكرين في الوقت الحاضر، كون الإبداع موجود في مكامن النفس البشرية، لكنه يحتاج الى تحفيز وتنشيط وتدريب، لاسيما إذا كان في وضع نفسي مريح بعيداً عن العوائق أو الحواجز والمنغصات، أي في جو آمن خالٍ من الإحباطات والإنتقادات والتحيزات والمسائلة[3].

---

[1] زيبغنو بريجنسكي، **الفوضى- الاضطراب العالمي على مشارق القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مالك عباس، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1988، ص 75.

[2] جون ديميتري نيغروبونتي، أمريكي الجنسية تولد 1939، لندن، مدير سابق للمخابرات الوطنية الأمريكية، نائب وزير الخارجية الأمريكي، شغل سفير للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الدول منها هنداروس، المكسيك، الفلبين، العراق، باحث ومحاضر في الشؤون الدولية جامعة ييل، اقترن اسمه مع فرق الموت الأمريكية.

[3] منال احمد البارودي، **العصف الذهني وفن صناعة الأفكار**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2015، ص ص41-13.

إن العمل بهذا المفهوم أو التطبيق يعطي فرصة ثمينة وكبيرة لصانع القرار في تعدد الخيارات والقرارات البديلة والناجعة لإدارة الأزمة التي تعصف بالنظام السياسي للوصول الى تحقيق نتائج عالية الجودة تصب بالصالح العام وتقليص الخسائر الناجمة جراء حدوث الأزمة أو تلافيها، من خلال إدارتها وفق أسلوب علمي وإداري مبني على معلومات دقيقة وفريق عمل متجانس من ذوي الاختصاص يضع الحلول اللازمة لتجاوز تلك الأزمة وعودة الأمور الى نصابها وتحقيق نجاحات على المستوى الداخلي والخارجي على حدٍ سواء.

2. فن إدارة الأزمة

تقترن السياسة الدولية ومنذ القدم بقوانين أساسية، يُعد الصراع والقوة ابرزها ويعتبر ذلك الأساس في حسم الصراع لأحد أطرافه، وإن دراسات الأزمة الدولية وإدارتها جاءت نتيجة لصراعات الدول العظمى لاسيما صراع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد، وإنما تمتد لتشمل صراعات هذه الدول مع دول الجنوب أو بعضها، وكذلك صراعات دول الجنوب فيما بينها، وبذلك أكسبت هذه الصراعات على اختلاف انواعها دراسة الأزمة وإدارتها اهمية مضافة[1].

أصبح موضوع إدارة الأزمات على رأس الموضوعات الحيوية في العالم منذ عام 1962 (الأزمة الكوبية)، وتكمن أهمية هذا الحدث في تصريح وزير الدفاع آنذاك **روبرت مكنمار** بقوله: " لن يدور الحديث بعد الآن عن الإدارة الاستراتيجية وإنما ينبغي أن نتحدث عن إدارة الأزمات"، بمعنى " العمل على تجنب تحوّل النزاع الى صراع شامل، بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية" [2].

إن الخيار الاستراتيجي للأمن القومي في صناعة الأزمة وإدارتها يجب أن يكون طويل الأمد، بحيث تحدد التقنيات المطلوبة وتتقارب المؤسسات المعنية بإدارة الأزمة المفروض عملها مشتركاً أثناء الأزمة، كما أن وضع الخطط المسبقة والشاملة، والمساهمة القصوى من جميع القطاعات تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، وهي بالتالي أهداف سياسية، لأن الأولويات السياسية سوف تحدد وتحكم أي عمل عسكري يتخذ أثناء الأزمة [3].

3. مدخلات إدارة الأزمة

إن توظيف الدولة بفاعلية لمدخلاتها والمتمثلة بتوافر الموارد ونوعيتها، أي تأمين قوتها ومدى قدرتها لتحقيق هدف سياسي محدد يُعد من العوامل المؤثرة في إدارة الأزمة وتجاوزها بنجاح، وهناك رأي

---

[1] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، **إدارة الأزمة الدولية، إطار عام**، بغداد، مجلة أم المعارك، تموز 1995، ص20.

[2] أ.د.كمال حمّاد، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[3] المصدر نفسه.

علمي يؤكد مسألتين أساسيتين: **الاولى،** يدعو الى ضرورة تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والأهداف (أو الأغراض) المطلوب تحقيقها، أما **الثانية،** فيدعو الى ضرورة التمييز الدقيق بين مجرد حيازة الموارد والاستعداد الذاتي لاستخدامها ونوعية كفاءته.

لو تناولنا الواقع العربي كمثال يؤكد مصداقية هذا الرأي، كون القطرية والتبعية والانكشاف السياسي والاستراتيجي كمدخلات مؤثرة في سلوك معظم الدول العربية تجاه بعض والبيئة الاقليمية والدولية التي حدت من أي مسعى عربي جاد نحو التعاون والتكامل والتظافر ولذلك يتطلب من إدارة الأزمة الاستخدام النوعي لمختلف موارد الدولة بمعنى أدواتها المختلفة **الترغيبية** منها و**الإكراهية،** حيث تعني **الترغيبية** مجمل الاجراءات التي تؤدي الى تجنب تصعيدها وصولاً الى تسويتها سلمياً كلياً أو جزئياً في وقتٍ لاحق، أما الأدوات **الإكراهية،** فتعني مجمل الاجراءات التي تؤدي الى تصعيد الأزمة للتأثير في خيارات الطرف الخصم وصولاً الى دفعه للاستجابة للمطالب تجنباً لوصول الحالة الى الأسوء، وهذه الاجراءات أما أن تكون مادية أو لفظية، كقطع العلاقات الدبلوماسية وتحشيد الجيوش وفرض الحصار والتهديد بأستخدام القوة[1].

4. مجالات فقدان السيطرة على الأحداث

لقد أشر **فيليب ويليماز** عدد من الحالات المختلفة والمترابطة لمجالات فقدان السيطرة على الأحداث ومن بينها ما يلي[2]:

أ. يؤدي العنف القوي الى رد فعل عنيف لدى الطرف المقابل، ومؤدى ذلك تفاعل متصاعد عنيف لاسيما بين القوى الكبرى بحيث يصعب مقاومته مما يدفع الأزمة لاتجاه معكوس.

ب. العنف القوي يدفع الى استخدام القوى العسكرية لتكون بديلاً عن الحلول السياسية، وهذا ما يؤدي الى تأزيم المواقف الذي ينتج عنها صراع عنيف يصعب التخلص منه بسهولة وهي الكارثة النووية.

ج. إن أي محاولة لتسوية الخلافات أثناء الصراع سيقابل من الطرف الخصم بالشك والريبة معتبراً ذلك دليل آخر على نية العدو العدوانية ونتيجة لذلك يصبح من الصعب تجنب الأزمة.

---

[1] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، **إدارة الأزمة الدولية، إطار عام**، مصدر سبق ذكره، ص ص 25-24.

[2] أ.د.فاضل زكي محمد، **الأزمة الدولية، دراسة في التفاعلات الاستراتيجية التكتيكية التطبيقية**، بغداد، مجلة أم المعارك، تموز 1995، ص ص 17-16.

د. إن المؤسسات الحكومية التي تعمل طبقاً لنصوص مكتوبة بأسلوب دقيق معبر عن مصالحها تكون تقريباً وعلى نحو ثابت مقيدة لحلفاء القوى الكبرى، وهذا يحدد البدائل أو الخيارات التي يمكن ممارستها والتي تؤدي الى مواقف خطيرة.

إن مراقبة سلوك الأزمات يتطلب إسناد مهمة حل وتفادي تلك الأزمات وإدارتها الى مستشارين يتمتعون بذكاء ومبدعين وذوي خبرة سياسية وأمنية ولهم القدرة على ربط الأحداث للخروج بنتائج إيجابية واتخاذ قرار نهائي صائب في الوقت المناسب وعدم السماح لخروجها عن السيطرة وحلها.

5. معايير الإدارة الناجحة للأزمة

تختلف الأزمات الدولية شكلاً ومضموناً وعليه تتباين الأفعال التي تنتج تلك الأزمات، حيث إن لكل أزمة خصوصيتها وعليه يتطلب اعتماد معايير محددة لتقويم الأداء الناجح لإدارة تلك الأزمة الذي تقترن بمدى امكانيته على تحقيق الهدف المنشود، وعلى الرغم من إتفاق الآراء على ذلك إلا أنها اختلف على مضمون ذلك الهدف ومن بين هذه الآراء[1]:

أ. يرى الرأي الأول العمل على تفادي استخدام القوة العسكرية تجنباً لنتائجها الاقتصادية والبشرية والنفسية.

ب. أما الرأي الثاني فيراه كامناً في دفع الضرر السياسي غير المقبول في مصالح أحد أطراف الأزمة وبما يتيح رفد قدراته التأثيرية بعنصر مضاف.

ج. يربط الرأي الثالث بمدى القدرة على تطوير اساليب جديدة لإدارة الأزمات اللاحقة بين اطرافها وبما يتوائم مع صالحها جميعاً.

إن تحقيق الهدف المنشود للحيلولة دون استخدام القوة العسكرية، أو الحرب أو دعم مصالح الدولة أو تطوير أساليب جديدة لتسوية الأزمات اللاحقة، فهذا يعني أن نجاح إدارة الأزمة أو فشلها يعتمد على مهارة وذكاء ومهنية القائمين على إدارتها من خلال الاستخدام المتكامل والمتوازن لأدوات الترغيب والترهيب المتاحة للدولة للتأثير الفاعل في خطط الطرف الخصم، وبالتالي في أنماط سلوكه لتحقيق الأهداف والمصالح المتوخاة جراء ذلك.

[1] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، **إدارة الأزمة الدولية، إطار عام**، مصدر سبق ذكره، ص28.

6. ساحة الميدان والتوقيت

يعتمد نجاح إدارة الأزمة على تحديد المكان والوقت، وبذلك يقول **تشارلز هيرمان** " إن الأزمات تتألف من عدد من المكونات هي، المفاجأة، التهديد للقيم المهمة، الوقت القصير المتاح لصنع القرار، الآلية الإدارية والعمليات"، فإن التدخل لمعالجة الأزمة وصنع القرارات السريعة لصناع القرار والعمل بأقصى سرعة وفاعلية أكبر من الحالات الاعتيادية والروتينية، ومثال ذلك ما قام به فريق المهمات الأمريكي الذي تم تشكيله أبان الأزمة الكوبية والمتألف من سبعة عشر شخصاً، وهذا الفريق لديه المعرفة المتكاملة، أي إمتلاكه للمعلومات المصنفة والدقيقة عن الظروف المحيطة بالأزمة والتي على أساسها وضع الخطط والقرارات البديلة وإسناد المهام، وتوزيع الأدوار على الفريق لإدارة الأزمة، وفق مهام أساسية وثانوية وتكميلية[1].

أ. **المهام الأساسية:** تعني الصدام والتصدي والمواجهة العنيفة والإمتصاص والإستيعاب والإستنزاف.

ب. **المهام الثانوية:** تهيئة المسارات وإعداد مسرح الأزمة وتقديم الدعم والتأييد لفريق المهام الخاصة لإدارة الأزمة بشكل علني مؤثر أو بشكل سري وفقاً لمقتضيات المهمة.

ج. **المهام التكميلية أو التجميلية:** العمل على إزالة الآثار والانطباعات السيئة التي تركها فريق المهام الخاصة في مسرح الأزمة وإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل اندلاع الأزمة.

ثالثاً: مخرجات الأمن القومي في إدارة الأزمات وفق النظريات الأمريكية

تكمن إشكالية النخبة الفكرية والسياسية الأمريكية في مسألة ضبط النظام العالمي بعد إنهيار الأتحاد السوفياتي السابق والمنظومة الاشتراكية، وهذه النخبة إنقسمت الى فريقين:

1. فريق توقع نهاية لأهم الأزمات الدولية لا سيما تلك التي تُجمد في إطار الحرب الباردة.
2. الفريق الآخر لمع نجمه منذ منتصف التسعينات على أثر تفاقم الأزمات في يوغسلافيا وأفريقيا وآسيا الوسطى، وإنهيار جدار برلين عام1989 وبداية أزمة الخليج العربي منتصف عام 1990، كانت معظمها تدور بحتمية إنتقال المنافسة من الحقل السياسي–العسكري الى الحقل الاقتصادي، أي الدخول في عصر المنافسة السلميّة التي تسود فيه المنافسة الأقتصادية بين الدول[2].

---

[1] د. يوسف أحمد، مصدر سبق ذكره. ص 28.

[2] أ.د.كمال حمّاد، **إدارة الأزمات، الإدارة الأمريكية والاسرائيلية للأزمات نموذجاً**، بيروت، منشورات الدفاع الوطني اللبناني، العدد 57 تموز 2006.

هناك نظرة حذرة لدول الجنوب بسبب عدم تمكن مجتمعاتها تجاوز الخلافات التقليدية السابقة، كالنزاعات القومية والدينية والإثنية، والتي تحمل طابع الصراعات العدوانية، في حين تم تجاوزها ونبذها من قبل دول الشمال، ونظراً لغياب قوة دولية فاعلة ومسيطرة، تبرز مسألتان مهمتان يمكن الوقوف عندهما هي[1]:

1. الثروات الطبيعية المتوافرة لدى دول الجنوب وخاصة النفط.
2. الهجرة الشرعية وغير الشرعية الصادرة من دول الجنوب وما تؤديه من مخاطر على دول الشمال من زعزعتها، مما يتطلب التفكير في إشكالية ضبط دول الجنوب التي تمتلك الثروات الطبيعية، والتي تكون مصدراً للهجرة.

يقول **أنطوني لايك Anthony Lake** ، مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، يتطلب مبدأ التوسع الديمقراطي شرط استقرار المؤسسات الديمقراطية المتزامن مع توافر الإستقرار الأقتصادي اللازم، وتبنى عملية التوسع الديمقراطي على الدعم الأقتصادي للنظم الناشئة من خلال توفير وتكثيف الإستثمارات الدولية لها[2].

لقد أدى خروج العراق كطرف أقليمي عن قواعد اللعبة الدولية المألوفة الى ظهور هاجس ضبط الفاعلين والدول التي تخرج عن إطار النفوذ الأمريكي أو الغربي، وظهور هذا الهاجس من الأطراف غير المضبوطين من قبل قوة عظمى لديها القدرة على توضيح نمط تعاملها، وعلى رسم حدود مصالحها، ويتحدد هذا الطرح الجديد بما قاله **بريجنسكي** مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي آخر امبراطورية في التأريخ، والإشكالية الأساسية هي ضبط المناطق المتأزمة في العالم لتفادي أمرين هما الفوضى من جهة، ونشأة عملاق سياسي استراتيجي جديد من جهة أخرى،[3] وخروج العراق هذا جاء نتيجة لتفكير الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل جدي في صناعة الأزمة له مما أدى الى إحتلاله تحت أعذار وحجج واهية لتأمين مصالح الأمن القومي الأمريكي.

يرى **أنطوني لايك Anthony Lake** أن الدول التي تعتبر مصدر هذه الفوضى الجديدة أصبحت معدودة ومحصورة في المكان، والتي من وجهة نظره بأنها لا تحترم قواعد اللعبة الدولية وتقع غالبية هذه الدول في العالم الاسلامي، وإن حصر **أنطوني لايك** المسألة الأساسية في إشكالية الدولة العاصية حسب تعبيره لم يولي أهمية للأزمات الناتجة من إنهيار الدولة، والذي أشار لها عدد من المفكرين من بينهما

---

[1] أ.د.كمال حمّاد، **النزاعات الدولية، دراسة قانونية دولية علم النزاعات**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 1998، ص 64.

[2] عباس العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ب.ط، 1993، ص18.

[3] أ.د كمال حمّاد، **إدارة الأزمات ، الإدارة الأمريكية والاسرائيلية للأزمات نموذجاً** ، مصدر سبق ذكره.

ابرامز Abramz[1]، الى المخاطر الناجمة عن المجاميع الإرهابية الخارجة عن سيطرة الدول نتيجة ضعف أو إنهيار تلك الدول ، وما حصل للعراق بعد الإحتلال عام 2003 خير دليل على ذلك[2].

صنع الأزمة وإدارتها أمريكياً أنموذجاً

تبقى الدولة المكان الأساسي لبداية أي عمل، والمهام الرئيسية للدولة هي توفير الأمن والرخاء لمواطنيها، وتختلف الدول في ممارساتها لتأمين الأمن والإزدهار ضمن حدودها السيادية، وهي تقوم بهذه المهام بدرجات متفاوتة من النجاح، وبعضها يخفق بسبب عدم القدرة أو الإهمال في تحقيق ذلك.

تنص المادة الثانية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة على "أنه يمنع على أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية التهديد بأستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأي دولة" [3]، إلا أن هناك عدد من الدول تتخذ من القوة معياراً لسلوكها الخارجي ومن هذه الدول على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية التي تجد أن الدمار الذي ينتج جراء الحروب ضد الخصوم سيكون محدوداً لها، في حين يكون هائلاً ومؤثراً في الخصوم، ولذلك فإن عنصر المخاطرة مقارنة بالمزايا المتوقعة لم يمنعها من إثارة الحرب، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الحروب المحدودة التي تحدث في عالم اليوم[4].

يرى **مازن اسماعيل الرمضاني** "إن الفوضى على صعيد النظام الدولي مردها سياسات ثمة دول أعضاء فاعلين في الأمم المتحدة"[5]، وهذه السياسات أدت الى انتاج بيئة دولية مشحونة بالفوضى، وسياسة القوة الغاشمة هي الحَكم، ونتيجة لغياب الحَكم تقع على عاتق الدول مهمة تحديد مصالحها وكيفية خدمة هذه المصالح كونها بمثابة الأطراف الرئيسية الفاعلة، من خلال الإعتماد على نفسها لضمان البقاء والاستمرار.

---

[1] إليوت أبرامز، تولد 1948 نيويورك، عضو الحزب الجمهوري الأمريكي، خريج كلية هارفرد للحقوق، محامي ودلبوماسي، موظف في مجلس العلاقات الخارجية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، للمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%AA_%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%B2

[2] أمين هويدي، **إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، السياسة الدولية، العدد112، نيسان 1993.

[3] د.طاهر الجنابي، **استخدام القوة في العلاقات الدولية في ضوء ميثاق الامم المتحدة**، بغداد، مجلة الاقصى، العدد 770، آيلول 1986، ص15.

[4] أ.د.اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، طبعة خاصة، 1991، ص139.

[5] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، ملاحظة شخصية بتاريخ 2019/3/13، إذن بالإشارة اليها.

بما أن الدول الأخرى لا يمكن الوثوق بها في أي حال من الأحوال، مما يدفعها للجوء الى القوة أو التهديد بها، لأنها هي الحَكم النهائي، وفي ظل هذه الأجواء البيئية فإن جميع الدول تشعر بأنها غير آمنة، ولذلك تسعى هذه الدول الى زيادة قدرتها وتعزيز أمنها تلقائياً على حساب القدرة الأمنية للدول الأخرى الى حدٍ ما، بمعنى آخر بروز أزمة أمنية[1].

إن توتر العلاقات بين الدول وعجز الدبلوماسية عن حل المشاكل بالتفاوض، تلجأ هذه الدول الى التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها فعلياً من أجل حسم الخلاف الحاصل بالقوة، أو تبديل موازين القوى بغية إفساح المجال مجدداً للتفاوض بالطرق الدبلوماسية، والحصول على ما لم يتم التوصل إليه بالعمل الدبلوماسي وحده، لذلك يتكامل العمل العسكري مع الدبلوماسية في أغلب الأحيان في تنفيذ السياسة الخارجية[2]، وهذه الصعوبات الكامنة في بيئة العلاقات الدولية الراهنة بالشكل الذي يجعل من تطبيق نظام الأمن الجماعي بفاعلية أمراً مشكوكاً فيه، وهو الاعتبار الذي دفع بالبعض الى التفكير في إقامة حكومة عالمية كبديل أكثر قدرة على تحقيق السلام والاستقرار الدولي[3].

إن افتقار النظام السياسي الدولي للخصائص الاساسية التي تتمتع بها أي دولة ومنها المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، دفع الدول للتحرك وفق مصالحها ولا غير، وبناءاً على ذلك اضمحل دور الأخلاق أو الضمير في عملية صنعها وتنفيذها لسياساتها الخارجية، ولذلك صارت العديد من الدول تنتهج سلوكاً بما ينسجم ويتلائم مع متطلباتها ومصالحها وفي الوقت ذاته تصبح الدولة هي المشرّع والحاكم والمنفذ للعديد من الجوانب التي تنصرف اليها[4].

إن الدول الفاشلة هي شكل من أشكال الدول المتعددة الأخرى، والتي يتلاشى فيها دور المؤسسات وإنتشار الفوضى مما يؤدي الى فقدان الأمن والرفاهية لمواطنيها ، ونتيجة لذلك تُستغل من قبل الدول الأخرى أو تُستثمر من أطراف فاعلة غير حكومية، كالعناصر المسلحة والخارجة عن القانون أو بروز اقاليم تحمل نزعة إنفصالية داخل كيان الدولة السيادية، ينتج عنها لا محال وضع غير آمن وقلق لاستقرار البيئة الدولية، وتبقى السيادة تشكل قيمة هامة لجميع الدول لأنها تمكنها وتحميها[5].

بناءاً على ما تقدم فإن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تقتضي حسب **هنري كيسنجر** "حق الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل وقائياً بقوة بوليسية أمنية – شرطوية دولياً في الشؤون الداخلية

---

(1) هاري آر يارغر، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(2) د.عصام سليمان، **مدخل الى علم السياسية**، بيروت، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، ط2, 1989، ص106.

(3) أ.د.اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص327.

(4) أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية، دراسة نظرية**، بغداد، دار الحكمة، ط1 1991، ص ص 287–282.

(5) هاري آر يارغر، مصدر سبق ذكره، ص 116.

للأمم الأخرى في نصف الكرة الغربي لمعالجة حالات صارخة من الأذى أو العجز"[1]، وتجسدت هذه الاستراتيجية بمفهوم الجيل الرابع من الحروب.

الجيل الرابع من الحروب Fourth –Generation warfare

يُعد الجيل الرابع من الحروب أحد أدوات صناعة الأزمة ويطلق عليه إختصاراً 4GW، أو الحرب اللا متماثلة ويُعد أنموذجاً لفن صناعة الأزمة، وهو الصراع الذي يتميز بالتعقيد وطويل الأمد ويستعمل العوامل النفسية بكثافة وكذلك اللامركزية الشديدة، كما يسخر الميليشيات والارهاب للتعرض للنظم السياسية، بالإضافة الى استخدام الأقتصاد والإعلام بقوة للتاثير على الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أُستخدم هذا المفهوم لأول مرة عام 1989 من قبل فريق من المحللين الأمريكيين، من بينهم **ويليام ستركس ليندWilliam Lind**[2] لوصف الحروب التي تعتمد مبدأ اللامركزية ، بمعنى الحرب على المنظمات الإرهابية حسب المفهوم الأمريكي للإرهاب، والتي يكون طرفي الحرب نفسها جيش نظامي لدولة ما مقابل لا دولة أو عدو أو خلايا خفية منتشرة في أنحاء العالم.

أتفق عدد من الخبراء العسكريين بأن الجيل الرابع من الحروب هي حرب أمريكية صرفة طُورت من قبل الجيش الأمريكي ، وتُستخدم فيها وسائل الإعلام الحديث والتقليدي ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة والعمليات الإستخبارية والنفوذ الأمريكي في أي بلد لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات البنتاغون، بمعنى استخدام المواطن في الدولة المستهدفة جندي في جيش عدوه[3].

تبنت الدول العظمى استراتيجية عسكرية جديدة تختلف عن الاستراتيجية العسكرية القديمة والتي تعتمد الأخيرة اسلوب الحروب التقليدية، وتسمى هذه الاستراتيجية العسكرية الحديثة بالجيل الرابع من الحرب، " مادتها الأساسية شعوب الدول المستهدفة، وتعتمد في تحقيقها على مبادئ محددة الأهداف مع توفير وتهيئة الظروف الملائمة لخوضها، أو ما يطلق عليه تهيئة الميدان من حيث صفحاتها، دور القدرة العسكرية فيها، العولمة ووسائل تأثيرها، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في الترويج لها، بالإضافة الى تسخير الأعلام وفق برامج محددة تؤدي الى تحقيق الهدف المنشود، ومن خلال هذه الحرب التي تكون

---

[1] هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص 246.

[2] ويليام ستركس ليند، من المحافظين الأمريكان، صديق دونالد ترامب الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، صاحب فكرة الجيل الرابع من الحروب، للمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني: https://ar.m.wikipedia.org

[3] عمرو عكاشة، **حروب الجيل الرابع والأمن القومي المصري**، القاهرة جريدة الوفد الصادرة في 30 كانون الثاني في 2014.

بأقل الخسائر المادية أو البشرية لتلك الدول، والنتائج المترتبة جراءها تكون مردوداتها المادية والإستراتيجية عالية على المدى البعيد، ومثال ذلك ما حصل في ما يسمى بالربيع العربي"[1].

وبذات الاتجاه فقد أشار **ماكس مانوار ينج**[2] ما نصه:" ليس الهدف تحطيم المؤسسة العسكرية لأحدى الأمم، أو تدمير قدرتها العسكرية، بل الهدف هو الأنهاك–التآكل البطئ– لكن بثبات، والهدف هو إرغام العدو على الرضوخ لإرادتك، ويضيف **ماكس** قائلا:"الهدف زعزعة الاستقرار، وهذه الزعزعة ينفذها مواطنون من الدولة العدو لخلق الدولة الفاشلة"، كما يشير **ماكس** الى أهمية إنشاء أقاليم خارج سلطة النظام السياسي المركزية لتنفيذ هذا النوع من الحرب قائلاً، "ما يهدد فكرة سيادة الدولة العدو، هو التحكم بأقليم خارج سيطرة الدولة تتحكم به مجموعات غير خاضعة للدولة، محاربة وعنيفة وشريرة، وهنا نستطيع التحكم، وهذه العملية تُنفذ بخطوات بطيئة وهادئة وباستخدام مواطني دولة العدو، فسوف يستيقظ عدوك ميتاً".

هذا الانهاك والتآكل البطئ من وجهة نظر الادارة الأمريكية، هي حروب الوكالة التي ينفذها (مواطنون محليون) بدعم عسكري وسياسي أمريكي، وتكمن غاية ما تقدم في تحقيق التآكل البطيء، وإن استراتيجية الإنهاك هنا تعني نقل الحرب من جبهة الى أخرى، أي من أرض الى أخرى، بمعنى استنزاف كافة قدرات الدولة العدو على مراحل، وجعل الدولة الهدف تقاتل على عدد من الجبهات، محاصرة بأعداء محليين من كل الجهات، وتسخين جبهة وتهدئة جبهة، أي بمعنى إدارة الأزمة وليس حلها، كما يحدث اليوم في العراق وسوريا واليمن وليبيا[3].

وهذا الفعل المشار اليه آنفاً الغاية منه كي لا يتم انهيار الدولة بشكل سريع، لأن الانهيار السريع يبقي على كثير من مقومات ومؤسسات الدولة والمجتمع، وأفضل الطرق هو التآكل البطئ وبهدوء وثبات وعبر سنوات من محاربين محليين شرسين وشريرين بصرف النظر عن وقوع ضحايا ابرياء، وكما عبر عنها **ماكس** بالقول، "في مثل هذه الحروب قد تشاهدون أطفالاً قتلى أو كبار السن، لكن علينا المضي

---

[1] الفريق الركن احسان محمد الشمري، محادثة شخصية بتاريخ 16 آب 2018، إذن بالاشارة اليها.

[2] نقلاً عن د.محمد الحسيني، مقال بعنوان، **لغز إبادتنا البطئ** ، حلب، شبكة منارة الشرق للثقافة والإعلام، في 16 آب 2018، نقلا عن البروفيسور ماكس مانوار ينج، خبير الاستراتيجية العسكرية في معهد الدراسات التابع لكلية الحرب الأمريكية خبير الجيل الرابع من الحرب، ضابط مخابرات سابق، محاضرة بعنوان **الجيل الرابع من الحرب**، القيت على كبار ضباط حلف الناتو، في 13 آب2013، داخل الكيان الصهيوني.

[3] د.محمد الحسيني، مصدر سبق ذكره.

مباشرة نحو الهدف، بمعنى لا تتركوا المشاعر أمام هذه المشاهد تحول دون الهدف"، لأن الهدف هو السيطرة وتقويض الدولة والمجتمع عبر عملية طويلة .

وهذا المخطط الذي يعترفون به ويدرّسونه مطبق وممارس منذ سنوات، لكن عبر طرق ملتوية ومموهة، ومغطاة بشعارات براقة صاخبة، من حقوق الانسان والديمقراطية ومكافحة الإرهاب وهي لاتشمل حسب **ماكس**، الاطفال والشيوخ والمدنيين العزل الذين سيقتلون، لأن الهدف هو السيطرة، وأن استخدام أسلوب القتل المتدرج والبطئ والهادئ، وأسلوب إدارة الأزمة بدل حلها، كي تكون الإبادة تحمل طابع محلي وصراع مسلح بين عقائد صلبة ونظم سياسية، يتم توزيع السلاح على كافة أطرافها، لكي يستيقظ العدو (أي الدولة الهدف والمجتمع) موتى[1].

الربيع العربي وأثره في صنع الأزمة

إن صنع الأزمة وإدارتها تتطلب دراسة علمية ذات جدوى خاصة بالنسبة للوطن العربي وذلك للتوافق الاقليمي والعالمي على اختراق الأمن القومي العربي، ويأتي هذا التوافق في الحقد الدفين على الامة العربية وحسب التجربة الميدانية مع الزمن يشتد ويتفاقم عندما تبرز في الأفق ملامح النهوض القومي، بالإضافة الى السعي للاستحواذ على الموارد الطبيعية وخاصة ما يدخل في مجال الطاقة، وتجسد ذلك في التوافق الغير مسبوق بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في حربها على العراق عام 1991 التي مهدت لاحتلال العراق عام 2003.

الغاية من ذلك منع العرب في تحقيق أي نوع من التعاون أو التكامل الجدي ومنعهم من الارتقاء الحضاري المؤثر والجاد لتحقيق المصالح القومية، وما تقدم يؤشر القاسم المشترك للقوى الاقليمية والعالمية المعادية تأريخياً لتحقيق استراتيجيتها في الوطن العربي، ويأتي هذا التوافق لتحقيق نتائج من بينها إدامة التوتر بين هذه القوى والعرب لاسيما الذين يحملون مشروعاً عربياً قومياً يؤدي الى اندلاع الأزمات وصولاً الى قيام الحرب والذي هو خيار صعب لدرء المخاطر والمحافظة على الحاضر والمستقبل[2].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، **إدارة الأزمة الدولية، إطار عام**، مصدر سبق ذكره، ص20.

تعود تسمية الربيع الى عام 1848 حين أستُخدم في حركات مشابهة لتلك التي حصلت في الوطن العربي ومنها (ربيع الأمم وربيع براغ عام 1968) حيث أستُخدم مفهوم الربيع العربي الذي يُعد أحد أدوات صنع الأزمة إعلامياً من قبل العديد من المعلقين والمدونين بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عام 2003 وما نتج عنه من تدمير الدولة العراقية وصناعة الظروف الملائمة والأرض الخصبة لولادة التنظيمات الارهابية المتطرفة ومنها داعش واخواتها، وحول الوطن العربي الى منطقة مستعرة ومصدر لأزمة اللاجئين وعلى المستوى العالمي، وجعل من الارهاب اداة لتقض مضاجع العالم، ونتيجة لذلك بدأ غليان في الشارع العربي تجسد بعدد من الثورات والانتفاضات والحركات الاحتجاجية نهاية عام 2010 التي تراوحت بين السلمية والعنفية أدت الى تغيير في بعض النظم العربية ومنها تونس، مصر، ليبيا، اليمن، الجزائر واخيراً السودان[1].

رغم تعدد الدعوات للتغيير والاصلاح في معظم الدول العربية التي تحمل في عواملها الهيكلية دواعي ومتطلبات التغيير، إلا أن آليات هذا التغيير ومظاهره مازالت كامنة وغير واضحة المعالم وغير محددة الابعاد والخطورات، حيث لم تسقط تلك الثورات النظم التي كانت متوقع سقوطها الأمر الذي يتطلب الوقوف على العوامل الهيكلية التي تحكم عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية وأنماط الاستجابات الرسمية الداخلية منها والخارجية[2].

أدت معظم هذه الثورات الى حدوث استقطابات سياسية واجتماعية واسعة أدت الى انهيار الدولة المركزية ونتج عن ذلك قيام حروب أهلية كما حدث في سوريا وليبيا واليمن والعراق، وقد لعبت العوامل الاقتصادية والجيوسياسية دوراً هاماً في عرقلة تحقيق التحول الديمقراطي بفعل التدخل الخارجي.

إن تراجع وإخفاقات القوات الامريكية في العراق نتيجة للمقاومة الوطنية العنيفة والخسائر المادية والبشرية الناجمة عن ذلك مما افقدها سيطرتها على الميدان والذي انعكس على الفشل الذي مني به المشروع الامريكي للشرق الاوسط الجديد مما دفع الإدارة الامريكية الى اتخاذ القرار والخيار الصعب وهو الانسحاب من الميدان عام 2011، هذا الموقف دفع الإدارة الأمريكية للتفكير بخطط بديلة لتحقيق أهدافها في العراق والمنطقة من خلال صنع الأزمات وإدارتها دون حلها وفق منظورها للأمن القومي، "كما أن

---

[1] ثائر مطلق عصايرة، **العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثروات التي شهدتها بلدان الربيع العربي**، عمان، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد43، ملحق4، 2016، ص1883.

[2] د.عصام محمد عبدالشافي، **الثورات العربية الاسباب والدوافع والمآلات**، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ب.ط،2011، ص ص 75-73.

لجوءها الى هذا التفكير بسبب فقدانها القدرة على صناعة الرؤساء أو الاحتفاظ بهم، وما شهدته أمريكا اللاتينية من الاستقلال عن سياسة الولايات المتحدة الامريكية من خلال اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الايراني ومن بين تلك الدول الأرجنتين فنزويلا والبرازيل، خلافاً للرغبة الأمريكية التي تسعى الى عزل ايران ومحاصرتها ومعاقبتها"[1].

إن هذا التراجع لا يعني أن الولايات المتحدة الامريكية لن يكون لها دوراً في التعاطي مع الاحداث وإدارتها، بل عملت جاهدةً على استيعاب الواقع الجديد والحد من الخسائر الناجمة عنه والقبول بإسقاط رأس النظام مع المحافظة على طبيعة توجهاته الاقتصادية وعلاقاته الاقليمية وتحالفاته الدولية خصوصاً ما يتعلق منها بأمن الكيان الصهيوني والمحافظة على انسيابية مصادر الطاقة كالنفط والغاز، ومن هنا تأتي أهمية العامل الخارجي وتأثيره في مستقبل الثورات العربية وإن لم يكن في بدايتها فسيكون في نهايتها، وتجدر الاشارة هنا الى أن التكوينات الدينية والمذهبية والعرقية والطائفية تلعب دوراً هاماً في ترسيخ الهيمنة الامريكية والغربية من خلال صنع الأزمة وإدارتها وفق مصالحها القومية[2].

إن توافر مصادر الطاقة في المنطقة العربية إضافة الى وجود الكيان الصهيوني جعل الوطن العربي في قلب مصالح القوى العظمى وساحة للتنازع والصراع بين هذه القوى، وقد أثر ذلك سلباً على فرص التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، فالنظم السياسية العربية الموالية لتلك القوى نجحت في الحصول على دعم مادي ومعنوي من هذه الدول في مواجهة قوى داخلية مطالبة بالتغيير، ومن ناحية أخرى فإن التدخل العسكري المباشر في العديد من الدول العربية، مثل العراق، سوريا، ليبيا واليمن ساعد على عسكرة النزاعات الداخلية والعمل على تحويل النضال الديمقراطي الى حروب أهلية يصعب في ظلها بناء نظم ديمقراطية[3].

خلاصة القول هناك قواسم مشتركة لدى أغلب القائمين على عملية التغيير في الوطن العربي خاصةً فئة الشباب، ومن هذه المشتركات (اللغة، الجغرافية، الدين، الاصلاح والتغيير والمصالح المتداخلة)، جُل هذه العوامل وغيرها دفعت القوى الخارجية الطامعة الى التدخل لإفشال تلك التحولات

---

[1] د.طلال عتريسي، **الثورات التي قد تغيّر وجه المنطقة**، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد 145، نسيان 2001.

[2] د.عامر صالح، **في علم النفس الثقافة ومخاطر بناء الديمقراطية على هامش ثورات الشباب**، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، انظر الموقع الالكتروني: http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=261406

[3] د.دينا شحاته، **ثورات الربيع العربي، نفي أم تأكيد لفرضية الاستثناء العربي**، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد57، كانون الثاني 2015، ص55.

خشية تحقيق طموحات الشباب العربي وأهمها قيام الوحدة العربية كونها تؤرق الدول الطامعة ولهذا عملت على تكريس التجزئة وتغييب الدولة القومية العربية الواحدة ضمن المحيط الاقليمي والدولي عملاً **بوثيقة كامبل** الصادرة عام 1905 نسبة الى **هنري كامبل**[1] رئيس مجلس العموم البريطاني الاسبق الخاصة بوضع استراتيجية للدول الاوربية لضمان سيادة الحضارة الغربية على بقية العالم وملخصها إبقاء شعوب الدول الاسلامية والعربية مفككة يسودها الجهل والفقر والتخلف.

إضافة الى تقسيمها وخلق المشاكل بين تلك الدول وأفتعال الأزمات داخلها من خلال نشاطاتها الاستخبارية وعملائها في المنطقة بغية إشغالها وإبعادها عن التفكير بالوحدة العربية كونها تمتلك كافة مقوماتها فقط تحتاج الى قيادة رشيدة تضبط مسارات تحقيق الوحدة والرفاهية لأبناء الوطن العربي، لذلك عملت هذه الدوائر الدولية على اختراق تلك الثورات مستغلة بذلك الانقسامات الطائفية والعرقية والقومية وتأجيج الصراعات بين فئات المجتمع من خلال صنع الأزمة وإدارتها دون حلها لإبقاء تلك الدول تعيش حالة الفوضى العارمة مما يدفعها للبحث عن مخلّص من الوضع المتردي الذي حل بها، وهذه الصورة لا يمكن أن تبني وطن يتمتع بمقومات البناء والرفاهية والاستمرار وبذات الوقت فإنها تعطي الفرصة للقوى الخارجية المعادية لتحقيق ما يخططون إليه طالما تكفلت هذه الشعوب بتدمير بلادها لتحقيق مصالحها الضيقة.

تأسيساً على ما تقدم ذكره فإن صنّاع إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي يعملون على صناعة الأزمة بعد تهيأة الظروف المناسبة لنجاحها في الدول المستهدفة لتحقيق المصالح القومية الأمريكية وفق خطط علمية رصينة ومدروسة من خلال تشكيل فرق عمل متخصصة لصناعة تلك الأزمة ، بعد تحديد المكان والزمان والسقف الزمني المطلوب تنفيذها، مع تحديد الوسائل المستخدمة والأهداف لصناعتها للوصول الى النتائج المتوخاة التي ستصب بصالح الأمن القومي الأمريكي، وهنا يقول **مازن اسماعيل الرمضاني**، " هناك فكرة اساسية مفادها: مدى قدرة الدولة على ترتيب أوضاع سياسية ملائمة، خارج حدودها، تساعدها على إنجاز أهدافها السياسية الخارجية بأقل خسارة ممكنة "[2].

---

[1] هنري كامبل بنرمان، سياسي بريطاني، تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا عام 1905، صاحب وثيقة كامبل الشهيرة، للمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D9%83%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%84_%D8%A8%D9%86%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86

[2] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص386.

رابعاً: المناعة والتصدي لمواجهة صنع الأزمة المفتعلة

تسعى الدول القومية لتأمين أمنها القومي من المخاطر الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، ويأتي هذا السعي من خلال وضع الخطط الكفيلة لدرء التهديدات والمخاطر التي تحيق بالدولة المحافظة على الإزدهار والرخاء والأمن، حيث عرّفت الموسوعة العالمية للعلوم الأجتماعية الأمن القومي على أنه " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" [1].

كما أن هناك توصيف البحث للأمن القومي على أنه "عملية بناء الإنسان وتحصينه كونه أساس تكوين لكل المسميات، وتتم عملية البناء وفق برنامج عملي هادف ومتطور مع الزمن، بدءاً من الأسرة والمراحل التعليمية وصولاً الى الأداء الفردي أو الجماعي، لأنه المادة الأساسية لصنع السياسات العامة والتنمية المستدامة وتطويرها بصورة مستمرة، يفضي بالنتيجة الى تحقيق الأمن بكافة مسمياته، وترسيخ القيم الوطنية، وتحقيق الرفاهية واستقرار النظام السياسي وتأمين المصالح العليا للدولة" [2].

خلاصة القول فأنه تقع على الدولة مسؤولية بناء الانسان وترسيخ القيم الوطنية والتمسك بها وتحصينه ليكون عنصراً فاعلاً في المجتمع وسداً منيعاً أمام التحديات والتهديدات والمخاطر التي تلحق بالدولة ونظامها السياسي، وبالمقابل تعمل الدولة على تحقيق العدل والمساواة من خلال التوزيع العادل للثروات وتهيأة الظروف الملائمة للعيش الكريم، من الرفاهية والازدهار والإستقرار والأمان، مع تحديد الحقوق والواجبات للمواطنين، وأن يكون هناك **حكم رشيد**[3] يتسلح به الشعب لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية لسد منافذ الاختراق من قبل الدول المعادية والطامعة، وما حصل في تركيا عام 2016 خير دليل على ذلك عندما قام الشعب بمؤازرة النظام السياسي في إفشال الانقلاب العسكري، وهذا الدافع هو للحفاظ على المكتسبات التي حققها النظام السياسي للمواطنين والتي تُعد مفخرة لهم.

---

[1] انظر دراستنا، **فاعلية النظام السياسي والأمن القومي، إشكالية المدخلات والمخرجات وتفاعلاتها**، اطروحة دكتوراه، الدنمارك، كلية العلوم السياسية، أكاديمية البورك للعلوم، 2018، ص56.

[2] المصدر نفسه.

[3] **الحكم الرشيد**، بأنه نظام حكم قائم على خدمة مصالح المجتمع، الذي يعتبر السلطة والقيادة وظيفة في الخدمة العامة، ويتخذها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق متطلبات المواطنين وحاجياتهم الأساسية، وتطبيق العدل والمساواة، وأن يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة، وأن يتمتع باستمرار بشرعية اساسها الإنتخاب الشعبي النزيه العام، ويعمل على تدعيم الممارسات الديمقراطية وتحسين فاعلية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتحقيق سيادة القانون والعدالة والحريات العامة، وتفعيل المؤسسات الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، نقلاً عن الأستاذ جواد الحمد الحكم الرشيد، عمان، مركز دراسات الشرق، صحيفة العرب اليوم، الصادرة في 21 مايس 2012.

الخاتمة والاستنتاج

إن تغوّل الولايات المتحدة الامريكية وانفرادها في الهيمنة وسطوتها على العالم واستخدامها للقوة العسكرية لتنفيذ سياستها الخارجية، أدركت فيما بعد عدم جدوى استخدام القوة بشكل مفرط كون تأثيرها سلبي ومحدود في تحقيق الأهداف المطلوبة التي تصب بصالحها، لذا عمدت الى سلوك وتطبيق مفهوم صناعة الازمة وإدارتها وحلها بما يتوافق واهتماماتها وأهدافها المطلوبة.

يشكل الوطن العربي الساحة المثالية لتطبيق مفهوم صناعة الأزمة وذلك لأسباب عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، وفرة الثروات الطبيعية كالطاقة من النفط والغاز والمعادن الأخرى التي تمثل عصب الحياة، إضافة الى الموقع الجغرافي الذي يمتاز به، حيث تعمل الادارة الامريكية على صناعة أزمات للدول العربية كلاً على انفراد لإشغالها ومثال ذلك (العراق، تونس، ليبيا، مصر، اليمن، سوريا، السودان ولبنان) ولا زال المسلسل مستمر كون الإدارة الامريكية هي من تختار المكان والزمان لتنفيذ صناعة الأزمة والتي تحقق من خلالها مصالحها القومية وتكون بأقل الخسائر وفق خطوات محددة من بينها ما يلي:-

1. العمل على تكريس التجزئة وتغييب الدولة القومية العربية الواحدة وخلق المشاكل التي تؤدي الى عدم تطابق المفهوم القومي مع الواقع القومي العربي باستخدام مفهوم صناعة الازمة لكل قطر عربي للإبقاء على وضعه المتردي (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، العسكري والأمني) لحصر تفكيرها خارج الإطار القومي العربي، وذلك ليفقد تأثيره في المحيط الإقليمي والدولي رغم امتلاكه للثروات الطبيعية الهائلة والقوى البشرية والعقول العلمية إضافة الى موقعه الجيو سياسي، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها الى تكريس التجزئة وخلق المشاكل بين الدول العربية وافتعال الازمات داخلها لإشغالها وأبعادها عن التفكير بالوحدة التي تمتلك كافة مقوماتها والتي تفوق دول الاتحاد الاوربي.
2. السيطرة على الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن الأخرى، مما يؤدي ذلك التحكم بمصادر الطاقة والتأثير على دول العالم خاصة المنافسة لها كالصين و روسيا، مقابل ذلك توفير الحماية اللوجستية للأنظمة الحاكمة في تلك البلدان والسائرة ضمن توجهها الاستراتيجي ومثال ذلك دول الخليج العربي.

3. يلعب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الامريكية دوراً بارزاً في دعم صناعة الأزمة في الوطن العربي وذلك لتأمين أمن الكيان الصهيوني من خلال تفكيك الدول العربية المستهدفة والمعادية له مما يفقدها مقومات قدرتها العسكرية والاقتصادية، بالإضافة الى تأجيج الصراعات القومية والعرقية والطائفية داخل تلك الدول، ومدها بمقومات استمرارها من السلاح والذخيرة والأموال تحت اغطية مختلفة.
4. حرب العقول الذي استهدف العقل العربي من خلال اغتيال وتصفية العلماء والأكاديميين العاملين في مجالات علمية هامة لما يمثلونه من ثروة وطنية وقومية، وجعل الدولة تركن الى زوايا الجهل والتخلف والظلام كما حصل في العراق أبان الاحتلال الامريكي عام 2003، حيث تم اغتيال المئات من علماء الطاقة الذرية والنووية والأكاديميين وعدد من الطيارين وكبار ضباط الجيش والشخصيات المهمة ولم يسلم منهم حتى شيوخ العشائر البارزين والمؤثرين في المجتمع، كما تم تهجير البعض منهم الذي لم تطاله ايادي الغدر.
5. ضعف وانهيار الدول المستهدَفة وجعلها دول فاشلة من خلال تقسيمها على اساس طائفي وعرقي وقومي ودعم بعض الحركات الانفصالية للخروج عن سيطرة الدولة المركزية مما تجعلها فاقدة للسيادة وغير قادرة على تأمين أبسط مستلزمات العيش الكريم والرفاهية والأمن للمواطنين، مما يدفعها الى طلب المساعدة من الدولة صانعة الأزمة وستكون تلك المساعدة لا محال مقترنة بشروط قاسية تصب بمصلحتها.